



الاستراتيجية المؤسسية للمندوبية الوزارية
المكلفة بحقوق الإنسان

تقديم

في إطار التوجهات الاستراتيجية الوطنية في مجال حقوق الإنسان، ووفقاً لمقتضيات المرسوم رقم 2.25.541 الصادر في 18 شتنبر 2025 والمتعلق بإعادة تنظيم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وتكريس ارتباطها برئيس الحكومة دخلت المندوبية الوزارية مرحلة جديدة تبتغي تعزيز وتوطيد عملها وإعادة تموقعه.

ففي سياق يتسم بالتطور السريع للنظام الدولي لحقوق الإنسان وبازدياد المتطلبات المرتبطة بفعالية وتماسك الفعل العمومي، تعزز المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان دورها باعتبارها آلية وطنية للتنفيذ وإعداد التقارير وتتبع الالتزامات الدولية. وفي هذا الإطار، تضطلع المندوبية الوزارية بضمان التنسيق المؤسسي بين الديناميات الوطنية ومنظومة حقوق الإنسان الدولية من خلال ممارسة وظيفة استراتيجية قوامها التنسيق والمواكبة وتعزيز الحضور الدولي، بما يخدم مصداقية ومتانة التزامات المملكة.

تندرج هذه الاستراتيجية المؤسسية ضمن منطلق القيادة والتموقع الاستراتيجي، بما يميزها عن التخطيط القطاعي التقليدي، ويتم تنزيلها عبر مخططات عملية. إذ تركز على أربعة محاور متكاملة:

- تعزيز المهمة الوطنية للتنسيق وتتبع الالتزامات الدولية؛
- تقوية الارتباط الدولي وتعزيز موقع المملكة داخل النظام الدولي لحقوق الإنسان؛
- الاستشراف الاستراتيجي للتحويلات المعاصرة الحالية والمستقبلية ومواكبة تطور المرجعية الحقوقية؛
- تحديث البنية المؤسسية وتقوية الشراكات الوطنية للمندوبية.

وتندرج هذه الاستراتيجية ضمن منطلق الاستمرارية وتعميق التوجهات الوطنية، مع التأكيد في الوقت ذاته على طموح متجدد يهدف إلى الارتقاء بالمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان لتصبح منصة للدفع الاستراتيجي والريادة المؤسسية، قادرة على تعزيز التنسيق الوطني للالتزامات الدولية، وتقوية مكانة المغرب في

النظام الدولي لحقوق الإنسان، ومواكبة ملاءمة مرجعيات حقوق الإنسان مع التحولات المعاصرة الحالية والمستقبلية.

سيواكب تنفيذ هذه الاستراتيجية إعداد وتنفيذ تدريجي لخطط عمل سنوية للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، تتيح ترجمة التوجهات الاستراتيجية في برامج عملية. كما ستخضع الاستراتيجية لمنظومة تتبع وتقييم قائمة على مؤشرات الأداء وآليات التقييم الدورية، لضمان مسايرة المستجدات الوطنية والدولية.

المحور الاستراتيجي الأول: تأكيد دور المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان كآلية وطنية للتنسيق ومتابعة الالتزامات الدولية

في سياق يطبعه تنامي متطلبات تتبع الالتزامات الاتفاقية، تجدد المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان تأكيد رسالتها المحورية كآلية وطنية لتنسيق الحوار الدولي للمملكة ومواكبة تفعيل التزاماتها.

ويسعى هذا المحور إلى توطيد مكانة المندوبية الوزارية بوصفها الآلية الوطنية للتنسيق وإعداد التقارير والمتابعة، عبر تجويد مسارات التعاون مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان وضمان انتظامها واتساقها.

في هذا الإطار، تُساهم المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان في:

- بلورة منهجية متجددة لإعداد التقارير الوطنية، تقوم على الجودة، ومشاركة الفاعلين الوطنيين، واتساق الخطاب المؤسسي؛
- تعزيز إعداد وتنسيق مشاركة المملكة في عمليات الاستعراض الدولي، من خلال ضمان انسجام أفضل بين الأولويات الوطنية والديناميات متعددة الأطراف؛
- متابعة منتظمة للتوصيات الصادرة عن الآليات الدولية، ومرافقة إدماجها التدريجي في السياسات العمومية، في إطار عملية تشاور ومرافقة للقطاعات المعنية، مما يساهم في تعزيز تبني رؤية وطنية مشتركة للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

■ تتبع وتنسيق البلاغات الفردية في إطار آليات حقوق الإنسان الدولية،
بتنسيق مع مختلف الفاعلين المؤسساتيين المعنيين.

■ تنسيق وإعداد المساهمات المغربية في التقارير الموضوعاتية الدولية.

من خلال هذا المحور، تعزز المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان دورها كواجهة استراتيجية بين الديناميات الوطنية والنظام الدولي لحقوق الإنسان، مما يساهم في تعزيز المصداقية المؤسساتية للمملكة.

تنزيل المحور الاستراتيجي الأول

التنسيق الوطني لتتبع الالتزامات الدولية

امتدادا لمهمتها في مجال التنسيق الوطني، تعمل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان على تنفيذ مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز جودة وتناسق وانتظام المسار الوطني لإعداد التقارير وتتبع التوصيات.

ويترجم هذا التنزيل بشكل ملموس دورها كآلية وطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، من خلال تمكين روابط التنسيق بين الفاعلين المؤسساتيين الوطنيين ومتطلبات النظام الدولي لحقوق الإنسان.

ويتجسد ذلك على وجه الخصوص في:

■ إعداد وتنسيق التقارير الوطنية المتعلقة بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان؛

■ هيكلة المسار الوطني للتحضير لعمليات الاستعراض الدولية؛

■ التتبع المنسق للتوصيات المنبثقة عن الآليات الاتفاقية وآلية الاستعراض الدوري الشامل؛

■ تقوية الآليات الوطنية للتشاور والتنسيق.

المحور الاستراتيجي الثاني

تعزيز الارتباط الدولي وتوطيد موقع المغرب داخل النظام الدولي لحقوق الإنسان

يكرّس هذا المحور الدور الاستراتيجي للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان باعتبارها حلقة وصل مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

ويهدف إلى تعزيز البعد الاستراتيجي لعملها على المستوى الدولي وتثمينه، من خلال توطيد حضور المملكة داخل الفضاءات متعددة الأطراف المعنية بحقوق الإنسان، وإبراز الإصلاحات الوطنية ضمن المحافل الدولية المختصة في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، تساهم المندوبية الوزارية في:

- تعزيز جودة وانتظام مشاركة المغرب في الآليات الدولية لحقوق الإنسان؛
- تطوير الشراكات الدولية والحوار متعدد الأطراف؛
- النهوض بإبراز وتثمين الإصلاحات الوطنية داخل المحافل الدولية؛
- المساهمة في تعزيز موقع المغرب كفاعل ملتزم وقوة اقتراحية داخل المنظومة الدولية.

تنزيل المحور الاستراتيجي الثاني

الارتباط الدولي والإشعاع الاستراتيجي

تقوم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بمجموعة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز جودة الحوار متعدد الأطراف وتقوية الحضور الدولي للمملكة.

وتعمل على ذلك على وجه الخصوص من خلال:

- تنسيق مشاركة المغرب في دورات مجلس حقوق الإنسان؛
- المشاركة في تنظيم فعاليات دولية وإقليمية؛

- تعزيز التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف؛
- مواكبة زيارات الآليات الدولية؛
- تطوير أدوات اليقظة والتمثين الاستراتيجي والتواصل على الصعيد الدولي؛
- المساهمة في مختلف المبادرات التي تقوم بها الآليات الدولية والإقليمية وفقا للأولويات الوطنية.

المحور الاستراتيجي الثالث

استشراف التحولات الدولية ومواكبة تطور المرجعية الحقوقية

في سياق يتسم بتحولات اجتماعية وتكنولوجية وبيئية وجيوسياسية متسارعة، تدرج المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان عملها ضمن منطلق الاستشراف الاستراتيجي واليقظة على المستوى الدولي.

وانسجاما مع التوجه الاستراتيجي الثالث لإطار التوجهات الوطنية، يهدف هذا المحور إلى مواكبة التكييف التدريجي للمرجعية الحقوقية مع التحولات الحالية والمستقبلية.

وفي هذا الأفق، تضطلع المندوبية بوظيفة استراتيجية تتوخى:

- مواكبة إدماج القضايا الناشئة في مجال حقوق الإنسان ضمن المساهمات الوطنية؛
- تشجيع المقاربة الاستشرافية لتطورات النظام الدولي؛
- دعم مشاركة المملكة المغربية في النقاشات المتعلقة بتطور الآليات والصكوك القانونية الدولية؛
- استشراف آثار التحولات الرقمية والبيئية والجيوسياسية على حقوق الإنسان.

تنزيل المحور الاستراتيجي الثالث

الاستشراف الاستراتيجي والتأقلم المعياري

ويتجسد هذا التنزيل في:

- المساهمة في النقاشات الدولية المتعلقة بتقييم وتطوير مسار الاستعراض الدوري الشامل؛
- المشاركة في الديناميات الدولية المتعلقة بالتفكير في تطور الآليات؛
- الإسهام في النقاشات المرتبطة بتطوير أو تكييف الصكوك القانونية الدولية؛
- تعزيز دور المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان ضمن الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع؛
- تقوية قدرات المندوبية في مجال التحليل الاستشرافي.

المحور الاستراتيجي الرابع

تعزيز الحكامة المؤسسية والقدرة الاستراتيجية للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

يهدف هذا المحور إلى ترشيد التنظيم الداخلي للمندوبية وتعزيز دورها داخل المنظومة المؤسسية الوطنية.

ومع مراعاة اختصاصات المؤسسات الدستورية والقطاعات الوزارية، تساهم المندوبية في خلق بيئة داعمة لتناسق العمل العمومي وللانخراط الوطني في الالتزامات الدولية.

وتعمل المندوبية على وجه الخصوص من أجل:

- ترسيخ آليات التنسيق مع الفاعلين المؤسستين الوطنيين؛
- تطوير شراكات مهيكلية مع القطاعات الحكومية، والمؤسسات الوطنية، والمجتمع المدني والجامعات ومراكز البحث؛

- تعزيز التواصل المؤسسي وإبراز أنشطتها؛
- تجويد طرق عملها وأدوات تديرها الاستراتيجي؛
- تعزيز ثقافة تنظيمية قائمة على المسؤولية والجودة والأداء والابتكار.

تنزيل المحور الاستراتيجي الرابع

الحكامة المؤسسية والشراكات الاستراتيجية

ويتجسد هذا التنزيل في:

- هيكلية إدارات للحوار مع المؤسسات الوطنية؛
- تطوير آليات التعاون مع الجهات المعنية؛
- تعبئة الخبرات الوطنية الأكاديمية والتقنية؛
- تنفيذ استراتيجية تواصل مؤسسي قوي؛
- تحسين أدوات التدبير الاستراتيجية، وترصيد تقاسم المعارف؛
- عصرنه ورقمنة تدريجية للعمليات الإدارية وأدوات التدبير بالمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، خاصة من خلال تطوير نظم المعلومات وقواعد البيانات التي تساهم في تعزيز الفعالية المؤسسية وتأمين المعلومات؛
- مرافقة القطاعات الشريكة في تملك المقاربة القائمة على حقوق الإنسان ودمجها في السياسات العمومية.

خلاصة

تؤكد المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، من خلال هذه الاستراتيجية المؤسسية، أهمية إعادة تموقع المغرب بشكل واع داخل منظومة حقوق الإنسان الدولية التي تشهد تحولات متسارعة، مع تعزيز انسجام وفعالية وقوة منظومته الوطنية.

في هذا السياق، ترسخ المندوبية الوزارية دورها كآلية وطنية مهيكلية، تضمن التنسيق والتتبع وتفعيل التوصيات الدولية.

وبالإضافة إلى المشاركة في الآليات القائمة، تضع هذه الاستراتيجية المندوبية الوزارية ضمن دينامية استباقية واستراتيجية تسهم في التطور البناء للنظام الدولي لحقوق الإنسان.

وتعكس بذلك إرادة المملكة في جعل حقوق الإنسان رافعة مركزية للحكامة العمومية، ووسيلة لتحقيق التماسك المؤسسي وأساسا مستداما لمكانتها الدولية.

كما يتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية تعزيز موقع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان ضمن الهيكلية المؤسسية العامة للمملكة، وتوفير الموارد البشرية والمالية الملائمة، لتمكينها من القيام بكامل اختصاصاتها والتزاماتها على المستويين الوطني والدولي.

وبذلك، تشكل هذه الاستراتيجية إطارا مهيكليا يمكن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان من مواكبة تعزيز دولة القانون والنهوض بحقوق الإنسان في المغرب على المدى الطويل، بما يتوافق مع الخيارات الدستورية للمملكة والتزاماتها الدولية.